معهد الدين القيم

باشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس

«شرح متممة الآجرومية»

شرح الشيخ «أبي حذيفة محمود الشيخ» حفظه الله

الدرس رقم «7»

التاريخ: الأربعاء 28 /ذو القعدة/1440هـ

31 /يوليو/2019م

الدرس السابع من شرح "متممة الآجرومية"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ- صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخوتي- بارك الله فيكم- **المجلسُ السابع** من مجالس **شرح المتممة الآجرومية** للحطاب المكي رحمه الله تعالى.

اليوم -إن شاء الله تعالى- نُكمل ما تبقى من علامات الإعراب؛

- إذ ذكرنا علامة الرفع: الضمة وما ينوبُ عنها،
- وذكرنا علامة النصب: الفتحة وما ينوبُ عنها،

اليوم -إن شاء الله تعالى- نتحدث عن:

- علامة الخفض وما ينوبُ عنها
- والجزم وما ينوبُ عنه.

قال المؤلف رحمه الله: «**وللخفض ثلاثُ علامات**».

الخفض لا يدخل إلا على الاسم فلن تجد في كلامي اليوم عن الخفض ذكراً للأفعال، بينما عندما سنتحدثُ عن الجزم فلن تجد ذكراً للأسماء.

قال: «**وللخفض ثلاثُ علامات: الكسرةُ وهي الأصل، والياء والفتحةُ وهما نائبتان عن الكسرة**».

الخفض علامتها الأصلية الكسرة، والفتحةُ والياء علامتان فرعيتان عن الكسرة.

قال: «**فأما الكسرةُ فتكون علامةً للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"، {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى}** [البقرة:5]**، وفي جمع التكسير**

المنصرف نحو: {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا} [النساء:32]، وفي جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه نحو: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ} [النور:31]، و"مررتُ بأولات الأحمال"».

قال في الخفض: «**الكسرة تكونُ علامةً للخفض في ثلاثة مواضع**»

في الاسم المفرد وجمع التكسير ولكن المنصرف أو المنصرفان، وهنا لابد أن نذكر هذا، الكسرة تكونُ علامةً للخفض في الأسماء المنصرفة (المفردة وجمع التكسير)، أما الأسماء التي لا تنصرف- وسنتحدثُ عنها- فهذه لا تُخفضُ بالكسر.

ذكر أمثلة على ذلك قال: «**بسم الله الرحمن الرحيم**»؛

«**اسم**» اسمٌ مجرور بالكسرة، اسمٌ مفرد، ولفظ الجلالة مكسور لأنه مضافٌ إليه،

و «**الرحمن**» بدل من لفظ الجلالة،

و«**الرحيم**» بدل ثاني.. من لفظ الجلالة.

وحقيقةً الأصح أن نقول: «**الرحمن الرحيم**» ليستا بدلاً إنما صفتان ولكن الصفة طبعاً تتبع الموصوف في إعرابه؛ فلفظ الجلالة مخفوض، «الرحمن» و «الرحيم» مخفوضان، فنقول "بدل" صراحةً من باب قبول الاسم المعنى؛ «بسم الله الرحمن الرحيم» من حيث المعنى جائز، وهذا موجود.

وقال في الشرح صاحب الكواكب الدريَّة؛ قال: «يجوزُ أن يُعرب "الرحمن" بدلاً من لفظ الجلالة، و"الرحيم" نعتاً للرحمن لأنه في الأصل علمٌ استُعمل استعمال الصفات لغلبة الوصفية عليه»،

على كل حال هذه أمثلة على المخفوض بالكسرة من الأسماء المفردة.

كذلك ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾ [البقرة:5]؛

«**هدًى**» اسم مجرور بالكسرة لكن لم تظهر الكسرة لماذا؟ .. للتعذر فهذا اسمٌ مقصور لا تظهر عليه جميع الحركات،

قال: «وفي جمع التكسير المنصرف نحو: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا﴾ [النساء:٣٢]»؛

«**الرجال**» اسمٌ مجرور بالكسرة لأنه جمع تكسير.

قال: «**وفي جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه نحو: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ} [النور:31]**»؛

«**المؤمناتِ**» اسمٌ مجرور بالكسرة لأنه جمعٌ مؤنثٌ سالم،

«**ومررتُ بأولاتِ**»؛

«**أولاتِ**» اسمٌ مجرور بالكسرة وهو مضاف،

و «**الأحمال**» مضافٌ إليه، وهذا واضح كله إن شاء الله.

قال: «**وأما الياءُ فتكونُ علامةً للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة نحو: {ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ} [يوسف:81]، {كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ} [يوسف:64]، و"مررتُ بحميكَ وفيكَ وهنيكَ"، {وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى} [النساء:36]، وفي المثنى وما حُمل عليه نحو: {حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ} [الكهف:60]، و"مررتُ باثنين واثنتين"، وفي جمع المذكر السالم وما حُمل عليه نحو: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ} [النور:30]، ونحو: {فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا} [المجادلة:4]**».

الياء تكونُ علامةً للخفض في ثلاثة مواضع:

الأسماء الستة: (أبوك، حموكِ، أخوكَ، وفوكَ، وهنوكَ، وذو مالٍ).

﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾ [يوسف:81]؛

«**أبيكم**» مجرور بـ"إلى" وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبنيٌ على الضم في محل جر بالإضافة، والميمُ للجمع.

﴿عَلَى أَخِيهِ﴾ كذلك اسمٌ مجرورٌ بالياء،

"مررتُ بحميكَ وفيكَ وهنيكَ" أسماءٌ مجرورة بالياء،

و﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ [النساء:36]؛

«**ذي**» كذلك مجرورٌ بالياء لأنه من الأسماء الستة،

طبعا «**ذي القربى**» ما الذي جرَّها؟ صفة للجار،

«**ذي القربى**».. الجار ما هي صفته؟ صفته أنه ذو قربى، فـ«**ذي**» صفة.. نعت للجار، والجار جاء معطوفاً على مجرور فيأخذُ حكمه وهو من التوابع كما تذكرون في الآجرومية.

قال «**وفي المثنى وما حُمل عليه نحو: {حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ}** [الكهف:60]»؛

«**البحرين**» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى،

و "**مررتُ باثنين واثنتين**"؛

«**اثنين واثنتين**»؛ جارٌ ومجرور؛

«**اثنين**» مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى،

و «**اثنتين**» معطوف على مجرور.

قال: وفي جمع المذكر السالم وما حُمل عليه نحو: «**وفي جمع المذكر السالم وما حُمل عليه نحو: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ}** [النور:30]»؛

«**المؤمنين**» اسمٌ مجرور بالياء لأنه جمعُ مذكر سالم،

ونحو: «**ونحو: {فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا}** [المجادلة:4]»؛

«**ستين**» مضاف إليه والمضاف إليه مجرور وهو ملحق بجمع المذكر السالم،

«**مسكيناً**» طبعاً تمييز منصوب،

هذا واضح إن شاء الله تعالى كله فيما أظن.

قال: «**وأما الفتحة فتكونُ علامةً للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان نحو: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ} [النساء:163]، {فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا} [النساء:86]، أو جمع تكسير نحو: {مِنْ مَحَارِيبَ} [سبأ:13]**».

الاسم الممنوع من الصرف؛ ما هو الاسم الممنوع من الصرف؟

الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي أشبه الفعل بوجود علتين فرعيتن إحداهما تعود إلى اللفظ والأخرى تعود إلى المعنى، أو بوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين.

فالاسم المنصرف هو الذي أشبه الفعل.. بماذا يا ترى أشبه الفعل؟ بأمرين اثنين:

١- أولاً: لا يلحقه تنوين.

٢- ثانياً: لا يُخفض لوحده إلا إذا:

- أُضيف ... كان مضافاً إليه،
- أو كان مضافاً وجاء بعده مضاف إليه،
- أو تم تعريفه بأل للتعريف، هنا يُخفض بالكسرة.

لكن إذا كان الاسم ليس معرَّفاً وليس مضافاً وكان ممنوعاً من الصرف فإنه لا يُخفض فمن هنا أشبه الفعل، إذن الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي أشبه الفعل؛ لا يُنوَّن ولا يُكسر بوجود علتين فرعيتين.

- ما السبب لشبهه بالفعل أو لعدم صرفه؟ ..

لوجود علتين فرعيتين إحداهما تعودُ إلى اللفظ والأخرى تعودُ إلى المعنى، أو وجود علةٍ واحدة تقومُ مقام العلتين، هذا هو الاسم الممنوع من الصرف، وجودُ علتين فرعيتين؛ واحدة من العلتين تعود إلى اللفظ، اللفظ هو علة إذا اجتمعت مع العلة الثانية- المعنى- فإن الاسم يُمنع من الصرف.

أو تأتي علة واحدة تمنع الاسم من الصرف.

نأتي إلى العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين حتى ننتهي منها، العلة الواحدة هي صيغة منتهى الجموع (مفاعيل- مفاعل- فواعيل- فواعل).

أمثلة: محاريب- مفاتح- حواسيب- فوارس- فواسق- فواتح- غوامق.

هذه كلها إذا أردت أن تُصيغها بتفعيلتها (فاءٌ عينٌ لام) هذه التفعيلة وهذه مبحثها في الصرف، تأتي على صيغة (مفاعل) أو (مفاعيل) أو (فواعل) أو (فواعيل)، ومن هنا (محاريب، ومساجد، وقواعد، وفوانيس)، هذه واضحة إن شاء الله تعالى، هذه العلة الواحدة؛ إذا وُجدت فإن الاسم يُمنع من الصرف.

نرجع إلى العلتين الفرعيتين؛ الأولى التي في اللفظ والثانية التي تكونُ في المعنى.

المعنى المقصود به: إما أن يكون علماً أو أن يكون وصفاً،

إذا كان الاسمُ علماً وكان علة اللفظُ أحد هذه الستة- التي سأذكرها- فإن الاسم يُمنع من الصرف، أُعيد: إذا كان الاسمُ علماً؛ علماً يدل على علم، إذا كان الاسمُ علماً .. يعني الاسم كمعنى .. علم (هذا علة المعنى) ، ووُجد لفظٌ يدخلُ تحت أحد هذه الستة- التي سأذكرها- (هذه علة اللفظ) فإن الاسم يُمنع من الصرف لوجود العلتين: واحدة في اللفظ من الستة التي سأذكرها، والثانية: المعنى وهي العلمية.

ما هي الستة؟

- أولاً: الأسماء المؤنثة؛ «**زينب وفاطمة وحمزة**».

«زينب» مؤنث، «فاطمة» مؤنث، «حمزة» لفظه مؤنث .. ما الدليل؟ .

التاء المربوطة،

و «أسماء وهيفاء وتيماء»، كلها ممنوعة من الصرف لأنها أعلام، وإن كان العلماء أو كثير من العلماء يقول: التي تنتهي بالألف الممدودة أو بالألف مثل أسماء وهيفاء فإنها علة واحدة فقط سواءً كانت علماً أو كانت وصفاً.

- اللفظ الثاني: الاسم الذي ينتهي بألف ونون زائدتين؛ «عثمان وعدنان وغسان» .. أليست أعلاماً؟ ولفظها ينتهي بألف ونون زائدتين؟،

يقولون: «عثمان» أصلها: عَثَم.. وهكذا، فيقولون هذه ألفٌ ونونٌ زائدة، هذه أعلام ممنوعة من الصرف.. يوجد علتان.

- ثالثاً من الألفاظ: العُجمة؛ إذا كان العلم أعجمياً؛ ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [آل عمران:84] ..

لاحظ؛ «إبراهيم- إسماعيل- إسحاق- يعقوب» أسماءٌ أعجمية مجرورة بالفتحة ممنوعة من الصرف لأنها أعجمية وهي أعلام، لذلك بعد ذلك قال: ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ كُسرت بالكسرة،

إذن الثالثة: العُجمة.

- الرابع: أن يكون الاسمُ على وزن الفعل؛

أي وزن الفعل .. أي فعل تستطيع أن تقول عنه هذا فعل مثل: «أحمد، وتغلب، ويشكر»، هناك أناس أسماءهم: «يشكر» و «تغلب» .. قبيلة تغلب؛ «ذهبتُ إلى تغلبَ»، «مررتُ بأحمدَ»؛ «أحمدَ» هذه صيغة فعل، «أنا أحمدُ الله» فعلٌ مضارع .. أليس كذلك؟،

إذن، إذا جاء اسم على وزن الفعل وهو علم فهذا يُمنع من الصرف.

- خامساً: إذا كان على وزن العدل؛

أي يقولون: كان الاسمُ له صيغة فصُرفت إلى صيغةٍ أخرى مثل «عمر»؛ يقولون أصلها: عامر، فإذا كان هذا الاسمُ العدل أو صيغته العدل مع العلمية فإنه يُمنع من الصرف،

وبالمناسبة هذا العدل محدود جداً في اللغة العربية؛ عدةُ أسماء لا تتجاوزُ العشرين أو الثلاثة عشر مثل: «عمر، وزحل، ومضر»؛ عدَّها العلماء.

- سادساً: الاسم المركب تركيباً مزجياً.

الأسماء تتركب:

- إما أن تكون تركيب إضافة مثل «عبدُ الله»؛ مضاف ومضاف إليه، هذا اسم مركب تركيب إضافة.

- أو تركيباً إسنادياً مثل: «تأبَّط شراً» جملة قيلت ثم ذهبت اسماً على مدينة أو على شخص، «فلان تأبط شراً».

يقال: جاؤوا إلى امرأة سألوها عن زوجها أو ابنها أين ذهب وهو خالُ الشنفري ذلك الرجل الشاعر من الصعاليك.. من شعراء الصعاليك في الجاهلية، مات أبوه فأقسم أن يقتل بدلاً منه مائة رجل من القوم الذين قتلوه فقتل تسعةً وتسعين رجلاً ثم قُتل ومزقوه إرباً من حقدهم عليه، قيل: وهم يمزقون به جاءت عظمةٌ من كاحله في قدم رجل فأُصيب بسمٍ فمات، قيل: فأكمل به المائة، هذا قول، وأهلُ الأمثال والقصص والشعر يتكلمون كما يشاؤون.

خاله اسمه «تأبط شراً» .. لماذا؟

ذهب في يوم من الأيام غاضباً واضعاً السكين تحت إبطه يريدُ القتل؛ يريد أن يقتل، فسألوا أمه: «أين فلان؟ قالت: لقد تأبط شراً»، هي تصفُ حاله عندما خرج غاضباً،
فذهب هذا الوصف اسماً له، فصار اسمه: تأبط شراً؛ تأبَّط أي وضع تحت إبطه الشر وهي السكين، هذا «تأبَّط شراً» صار مركباً وهذا يُسمى مركباً تركيباً إسنادياً.

- قسمٌ ثالث من التركيب: التركيب المزجي؛ أكثر من كلمة تُمزج في لفظٍ واحد مثل: حضر الموتُ صارت مدينة باليمن «حضر موت»، صنمٌ يُقال له «بعل» لمدينة في لبنان

أظن اسمها «بك» أظن هكذا، أو لقولٍ آخر فصارت «بعلبك»، «معد يكرب»، هذا يُسمى تركيباً مزجياً.

هذا الذي نريده القسم الثالث، هذا ممنوع من الصرف إذا كان علماً لذلك «حضر موت» علم ممنوع من الصرف، و «بعلبك» علم ممنوع من الصرف، و «معد يكرب» علم ممنوع من الصرف.

إذن هذه الستة ... ستة ألفاظ:

١- الاسم المؤنث،
٢- الاسم الذي ينتهي بألف ونون زائدة،
٣- الاسمُ الأعجمي،
٤- الاسم الذي على وزن الفعل،
٥- الاسم الذي على وزن العدل،
٦- والاسم المركب تركيباً مزجياً؛ هذه أحدها مع العلمية تُمنع من الصرف.

وإذا كان المعنى وصفاً وليس علماً وكان اللفظُ على وزن الفعل مثل أسماء التفضيل: «أحسن، وأجمل، وأبشع، وأفضل» فإنها تُمنع من الصرف.

أو كان المعنى وصفاً مع وزن العدل وهي أربعُ كلماتٍ فقط: «مثنى، وثُلاث، ورُباع، وأُخر، تُمنع من الصرف، إذن إذا كانت العلةُ الثانية في المعنى الوصفية مع وزن الفعل أو وزن العدل فإن الاسم يُمنع من الصرف، هذا هو الممنوع من الصرف باختصار.

لذلك ذكر المؤلف بعض الأمثلة قال: «**وأما الفتحة فتكونُ علامةً للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان نحو: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ}** [النساء:163]»؛

لاحظ «**إبراهيمَ**» ممنوع من الصرف مع إنه اسمٌ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة.. لماذا؟ لأنه اسمٌ أعجمي .. علمٌ أعجمي، و «**إسماعيلَ**» معطوفٌ على مجرور.

كذلك «﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ [النساء:86]»؛

«**أحسنَ**» ممنوع من الصرف.. لماذا؟ لأنه وصفٌ.. علةُ الوصفية مع وزن الفعل «أحسن».

قال: «**أو جمع تكسير نحو: {مِنْ مَحَارِيبَ وتَمَاثِيلَ}** [سبأ:13]»؛

«**محاريبَ**» ممنوع من الصرف.. لماذا؟ صيغة منتهى الجموع (مفاعيل).

قال: «**إلا إذا أُضيف نحو: {أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ}** [التين:4]».

«**أحسن**» "أفضل" ممنوع من الصرف لكن عندما أُضيفت صُرفت بالكسرة.

قال: «**أو دخلت عليه أل نحو: {وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}** [البقرة:187]».

أل للتعريف هذه؛ أصله أل للتعريف لكن قد تأتي أل موصولة أو قد تأتي أل زائدة، إذا دخلت على الاسم الممنوع من الصرف فإنه يُصرف أي يُخفض؛

﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة:187]؛ «**المساجد**» هي على وزن (مفاعل) أصلها ممنوعة من الصرف لكن صُرفت.. لماذا؟ دخل عليها **أل** قبلها.

قال المؤلف رحمه الله: «**وللجزم علامتان: السكونُ وهو الأصلُ**».

في الجزم لن نتكلم عن الأسماء، سنتكلمُ فقط عن الأفعال.

«**السكونُ وهو الأصلُ، والحذفُ وهو نائبٌ عنه**»، قال: «**فأما السكونُ فيكونُ علامةً للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل بآخره شيء نحو: { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص 3-4]**».

الأفعال قد تكون صحيحة وقد تكون معتلة، الأفعال المعتلة هي الأفعال التي تنتهي بألفٍ أو واوٍ أو ياء، فهذه حروف العلة الثلاثة، وما تبقى فأفعالٌ صحيحة الآخر، والأفعالُ الصحيحة تُجزمُ بالسكون.. تُجزمُ بالسكون إذا كانت صحيحة ولم يتصل بها شيء أي لم تكن من الأفعال الخمسة؛ لم يتصل بها ضميرُ تثنية ولا ضميرُ جمع ولا ضميرُ مؤنثةٍ مخاطبة، فإنه يُجزمُ بالسكون.

﴿لَمْ يَلِدْ﴾:

«**يلد**» فعلٌ مضارع مجزوم بسبب

"**لم**" التي تجزم وعلامة جزمه ماذا؟ السكون، لماذا السكون؟ لأنه فعلٌ صحيح ولم يتصل بآخره شيء،

«**يولد** » كذلك، «**يكن** »كذلك.

قال: «**وأما الحذفُ**».

هذه العلامة الثانية؛ العلامة التي تنوبُ عن السكون.

«**وأما الحذفُ يكون علامةً للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر**».

إذن الأفعال الصحيحة تُجزم بالسكون، والأفعال المعتلة التي تنتهي بألفٍ أو واو أو ياء فإن علامة جزمها ليس السكون ولكن الحذف.. حذفُ ماذا؟ حذفُ حرف العلة، وتبقى الحركة المناسبة للحرف المحذوف، فإذا حُذف الواو نضع الضمة، وإذا حُذف الألف نضعُ الفتحة، وإذا حُذف الياءُ نضعُ الكسرة.

قال: «**وحروفُ العلة: الألفُ والواو والياء نحو: {وَلَمْ يَخْشَ}** [التوبة:18]».

«**يخشَ**» أصلها: يخشى؛ فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ"**لم**" وعلامة جزمه حذفُ حرف العلة الألف، والفتحة هذه دليلُ ماذا؟ أنه كان هنا في يومٍ من الأيام ألف، جاء الجازم لم وتسبب في حذفه.

قال: «**{وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ}** [المؤمنون:117]»

«**يدعُ**» أصلها: يدعو؛ فعل شرط الذي قبله "**مَن**": اسم شرط تجزمُ فعلين.

﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون:117]؛ هذه ذكرها محمد عبد الوهاب- رحمه الله تعالى- في الأصول الثلاثة عندما أخذ يُعدِّد أمثلة العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله فقال: ومَن صرف منها لغير الله شيئاً فهو مشرك، وذكر أدلة وقال: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ﴾ .. إلى آخره.

«**يدعُ**» أصله: يدعو، بقيت الضمة دلالة على أن هناك كان واواً حُذفت بمَن.

«**﴿وَمَنْ يَهْدِ﴾** [الزمر:٣٧]»

«**يهدِ**» أصلها: يهدي، بقيت الكسرة، إذن لاحظ الفعل لا يأتيه كسرة، إذا رأيت فعلاً مكسوراً فاعلم أن هناك مشكلة، هناك سبب: إما أن يكون فعلٌ معتل بقيت الكسرة دلالة على الياء، أو هناك التقاءُ ساكنين فقط لا غير،

﴿وَمَنْ يَهْدِ﴾ فتجد الكسرة في كتاب الله كثيراً في الأفعال فلا تظن أن الفعل مكسور .. لا؛ هي إما أن يكون معتل الآخر أو التقى ساكنان أو نهايةُ آيٍ .. لمناسبة نهاية الآية، هذا المعتل.

الحذفُ الثاني قال: «**وفي الأفعال التي رفعُها بثبوت النون**».

الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة.

نحو: «﴿إِنْ تَتُوبَا﴾ [التحريم:4]».

«**تتوبا**» فعلٌ مضارعٌ فعلُ الشرط، مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضميرٌ متصل مبنيٌ على السكون في محل رفع الفاعل.

«**{وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا}** [آل عمران:120]».

«**تصبروا**» فعلٌ مضارع مجزومٌ بحذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة أصلها «تصبرون»، والواو واو الجماعة في محل رفع الفاعل،

«**تتقوا**» معطوفٌ على مجزوم.

«﴿ وَلَا تَخَافِي ﴾ [القصص:7]».

«**تخافي**» فعلٌ مضارع مجزوم بلا الناهية {**وَلَا تَخَافِي**}، وعلامة جزمه ماذا؟ حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة أصلها: تخافين، والياء ضمير متصل في محل رفع الفاعل.

نتوقف عند هذا القدر، وبهذا نكون انتهينا من علامات الإعراب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبارك الله فيكم،

وسبحانك اللهم بحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.